



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

حوكمة الشركات في الأردن

ورقة بحثية

إعداد خالد الطراونة

رئيس وحدة الاستشارات القانونية والتشريعات

إدارة السياسات والدراسات الاقتصادية

مقدمة

لقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الاقتصادات الناشئة بعد انضمام الكثير من الدول لعضوية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الأوروبية واتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول والذي بدوره اوجد المنافسة بين الشركات على المستويين الداخلي والخارجي من حيث الخدمات، والتسويق والقدرة على التمويل، وقد تحتم على الشركات اتباع أسس تحكم عملها كمبادئ حوكمة الشركات لما يمر به الاستثمار العالمي من التزايد في الاستثمار في أسواق المال الناشئة.

ومن المتفق عليه على الصعيد العالمي بأنه لا يوجد تعريف محدد بين الاقتصاديين والقانونيين والمحليين لمفهوم الحوكمة ويرجع ذلك الى تداخل تعريف الحوكمة مع العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات ولكن بصفة عامة يمكننا القول بأن مفهوم⁽¹⁾ "حوكمة الشركات"، معني بالسياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع، الموضوعية والمساءلة والنزاهة. فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات، بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات.

ان البيئة الداخلية للشركة والتي تحكم عملية إدارة الشركة مثل كيفية تنفيذ السياسات، وقيادة القوى البشرية الموجود في الشركة يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على قوة سعر السهم، وبالتالي تعني قوة الشركة، أما البيئة الخارجية والتي تكون غالباً غير مسيطر عليها من قبل الشركة مثل التشريعات والقوانين النافذة في بلد ما، وما تحدده الأسواق المالية خارجة عن سيطرة إدارة الشركة، ومن هنا جاءت حوكمة الشركات لتركز على السياسة التشريعية وسياسة الشفافية والتي غالباً ما تضلل المديرين التنفيذيين وذلك لعلاج الأعراض وليس الأسباب لردع الأنشطة الاحتيالية.

ومن هنا فقد تبلور نظام حوكمة الشركات لتنظيم وتشغيل والسيطرة على الشركة، لتمكينها من تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى بهدف إرضاء المساهمين، والدائنين، والعاملين، والعملاء، والانصياع للمتطلبات القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات البيئة المحلية واحتياجات المجتمع

(1) المحامي الدكتور عمر الجازي/ حوكمة الشركات في الأردن
www.jcdr.com/pdf/hawkamat_alsherkat.pdf

مبادئ حوكمة الشركات

حرصت المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي أصدرت عام ١٩٩٩ مبادئ حوكمة الشركات والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات في كل من الشركات العامة والخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة أسهمها في أسواق المال، وتقسم هذه المبادئ الى مجموعة من المعايير التقييم لتشمل ما يلي:

■ معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- ١- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- ٢- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- ٣- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- ٤- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
- ٥- **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- ٦- **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

▪ معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee):

- وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:
- ١- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
 - ٢- استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
 - ٣- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
 - ٤- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
 - ٥- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات (Checks & Balances).
 - ٦- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
 - ٧- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
 - ٨- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

▪ معايير مؤسسة التمويل الدولية:

- وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام ٢٠٠٣ موجهاً وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:
- ١- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
 - ٢- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
 - ٣- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
 - ٤- القيادة.

حوكمة الشركات في الأردن

لقد تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات مؤخرا في الأردن وفي هذا السياق بادر البنك الدولي بتشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام

الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين في الأردن بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، فقد هدفت هذه الدراسة الى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن وخلصت الدراسة الى اهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات.

أشارت الدراسة الى ان مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، وقانون الأوراق المالية رقم (٦٧)، وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة^(٢) وقد أشار قانون الشركات الأردني المعدل رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٨ والذي حل محل قانون الشركات الموقت المعدل رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٢ وفي المادة (١٥١) من الي ما يلي:

مع مراعاة التشريعات النافذة:

أ . تلتزم الشركات المساهمة العامة بتطبيق تعليمات قواعد الحوكمة الصادرة عن الوزير بناء على تنسيب المراقب

ب . تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته وعلاقته بالإدارة التنفيذية ويبين اللجان الواجب تأليفها وبما يتماشى ودليل قواعد حوكمة الشركات المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج . ترسل نسخة من الأنظمة الداخلية للمراقب وللوزير بناء على تنسيب المراقب ادخال أي تعديل يراه ضروريا عليها وبما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين فيها.

د . لا تكون الأنظمة الداخلية الخاصة نافذة ما لم يوافق عليها الوزير خلال ثلاثين يموا من تاريخ تقديمها للمراقب وفي حال عدم الرد من قبل الوزير او المراقب تعتبر هذه الأنظمة سارية المفعول ولمجلس الإدارة مباشرة العمل^(٣).

(٢) المحامي الدكتور عمر الجازي/ حوكمة الشركات في الأردن.

www.jcdr.com/pdf/hawkamat_alsherkat.pdf

(٢) قانون الشركات الأردني المعدل رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٨ المادة (١٥١).

المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات

- تكفل القانون الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها.
- اتفاق معايير المحاسبة والتدقيق مع المعايير الدولية.

المظاهر السلبية لحوكمة الشركات:

- عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل مجلس الإدارة والمدراء غير التنفيذيين.
- عدم توفر مفهوم المدراء المستقلين في التشريعات الأردنية ذات العلاقة.
- افتقار الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء اللجان التنفيذية الأخرى للشفافية والمصداقية.

اقتراحات لرفع كفاءة تطبيق معايير حوكمة الشركات:

- تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة على ان تكون المواضيع التي تتضمنها تلك الاجتماعات منتجة وذات أهمية.
- اشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغ معينة.
- الفصل فيما بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.
- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لحوكمة الشركات.

واخيراً فإن حوكمة الشركات تعتمد في ترسيخها على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسي في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس دولة القانون المؤسسات، ولجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.